الأمم المتحدة

E/AC.51/2020/L.4/Add.20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
27 June 2020
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الستون

8 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2020

البند 7 من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الستين

مشروع تقرير

المقرر: السيد فيليكس – فيس **إيبوا إيبونغي** (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لسنة 2021

(البند 3 (أ))

البرنامج 18
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

1 – نظرت اللجنة، في دورتها الستين، في البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2019 (A/75/6 (Sect.21)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2020/10).

2 – وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

070720 060720 20-08508 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

3 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لبرنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعملها. وأثنى أحد الوفود على اللجنة للعمل المنهجي الذي قامت به خلال العقد الماضي فيما يتعلق بمسألة المساواة في سياق التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي أتاح للجنة أن تُوائِم برنامج عملها مع احتياجات الدول الأعضاء ومطالبها التي تنشأ وهي تُنَفِّذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأشير إلى أن البرنامج سيواصل وضع خطة عام 2030 في صميم عمله؛ وفي هذا الصدد، تم التسليم بأن المنتديات الإقليمية أساسية لتحقيق أهداف خطة عام 2030.

4 - واعترفت وفود مختلفة بالجهود المبذولة من اللجنة في إعداد برنامج عملها لعام 2021، بما في ذلك الابتكارات والتغييرات المقترحة في استراتيجيات التنفيذ. وقد لقيت هذه الجهود ترحيبا لا سيما وأنها تعكس الامتثال للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، فيما يتعلق بنظر الكيانات الإقليمية في الخطط البرنامجية.

5 - ولاحظ أحد الوفود أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تتسم بتفاوتات كبيرة وعدم مساواة، وأعرب عن رأي مفاده أنه من الضروري زيادة الالتزام بتضييق الفجوات وتوفير الفرص لـ 190 مليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر. ولوحظ أن اقتصاد المنطقة محدود القدرة على الصمود أمام الصدمات المالية الخارجية. وفي هذا السياق، طُلبت معلومات عن التدابير المقررة في البرنامج لزيادة قدرة المنطقة على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

6 - وأعرِب أيضا عن الامتنان للدعم الذي تقدمه اللجنة في الترويج لمفهوم التنمية في المرحلة الانتقالية، ولاعتبار تعميم مراعاة المنظور الجنساني مسألة شاملة. وأعرب بعض الوفود عن التقدير لمهام اللجنة الرئيسية الثلاث: باعتبارها مركز رائدا للفكر يقدم المشورة في مجال السياسات إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنتدى حكوميا دوليا لمتابعة خطة عام 2030 واستعراضها؛ ومقدمة لخدمات التعاون التقني وتنمية القدرات. وإذ أشير إلى أن هذه المهام نفسها تقع أيضا ضمن المسؤوليات الأساسية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، طُلبت آراء اللجنة بشأن كيفية تحديدها للقيمة المضافة للدعم الذي تقدمه للدول الأعضاء مقارنة بالدعم الذي توفره الإدارة في تلك المجالات نفسها. وطُلب تقديم توضيح بشأن الكيفية التي يمكن بها للتغييرات في البرامج الفرعية، وكذلك عملية الإصلاح والجهود الرامية إلى تحقيق أوجه التآزر وتجنب الازدواجية مع الكيانات الأخرى، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين، أن تعزز الدعم المقدم للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، طُلب تقديم معلومات إضافية عن مستوى التعاون مع نظام المنسقين المقيمين ومع اللجان الإقليمية الأخرى، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

7 - وأعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل اللجنة وجهودها الرامية إلى معالجة أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بلدان المنطقة. وفيما يتعلق بالتعديلات التي أدخلت على برنامج عمل اللجنة من أجل تحديث استراتيجيات التنفيذ في إطار برنامجين فرعيين، على النحو الذي أقره أعضاء اللجنة في عام 2019، طُلبت آراء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الأثر الطويل الأجل لهذه التعديلات على عملها العام، لا سيما مع مراعاة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء بسبب جائحة كوفيد-19. وسلم أحد الوفود بأن التغييرات التي أدخلت على أهداف البرنامجين الفرعيين المذكورين في سياق التحديث تتماشى مع الجهود التي تبذلها اللجنة لتحسين فعالية العمل الذي يجري القيام به في

المنطقة، وأعرِب عن توقعات بشأن استمرار حدوث تحسينات مماثلة في المستقبل. وفي هذا الصدد، طُلب تقديم معلومات مستكملة عن التغييرات التي أدخلت على البرنامجين الفرعيين، وكذلك عن مدى تقدم تنفيذهما، بما في ذلك تعليقات على ما يمكن توقعه من حيث تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في اللجنة.

8 - وتم الاعتراف بأن بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تواجه تحديات معقدة تزيد من تفاقمها الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، أُشير إلى إنشاء المرصد المعني بكوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطُلبت توضيحات بشأن محور تركيز المبادرة، بما في ذلك ما إذا كانت ستقتصر على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة أو ستشمل أيضا جوانب التعاون التقني وتقديم المشورة المحددة في مجال السياسات للبلدان.

9 - وفيما يتعلق بشكل الخطة البرنامجية وعرضها، لوحظ أن الاستراتيجية على مستوى البرامج الفرعية تقدم معلومات شاملة بشأن جميع الأعمال التي تم إقرارها في إطار البرامج الفرعية، وأن هذا التغيير مرحب به.

10 - وفيما يخص مقاييس الأداء، لاحظ أحد الوفود وجود اختلافات بين البرامج الفرعية وأشار إلى أنه تم في بعض الحالات تقديم معلومات أدق وملموسة أكثر، بينما كانت المعلومات المقدمة في حالات أخرى أكثر عمومية وأوسع نطاقا. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أنه ينبغي بذل الجهود في المستقبل لتعزيز الاتساق وتحسين الروابط بين العمل الذي تضطلع به البرامج الفرعية والنتائج ومقاييس الأداء ذات الصلة التي تحققت أو من المقرر تحقيقها.

11 - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة، لاحظ أحد الوفود أنه في بعض الحالات، مثلا في إطار البرنامج الفرعي 3، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، وفي إطار البرنامج الفرعي 7، التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، قُدمت معلومات محددة، بما في ذلك البلد الذي من المقرر أن يستفيد من المشاورات والمشورة والدعوة، في حين تم حذف حجم هذه الخدمات. وطلب الوفد توضيحاً للسبب في وجود إشارة عامة في المنجزات المستهدفة إلى المشورة المقدمة إلى الدول الأعضاء، دون تحديد حجم الدعم المقدم وبيان نوعه بدقة.

12 - وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية، علق أحد الوفود بأنه لم تُستغل في الخطة البرنامجية فرصة لعرض النتائج في مجالات إضافية عن طريق اختيار نتيجتين مقررتين لعام 2021 في مجالين مماثلين. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالنتيجة السابقة المذكورة في استراتيجية البرنامج الفرعي، وهي إطلاق البرازيل خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن، لاحظ الوفد أن ولايات البرنامج الفرعي تركز على التنمية المستدامة وليس على السلام والأمن، وأشار إلى أنه لم تحدد بوضوح الصلة بين ولايات البرنامج الفرعي وتلك النتيجة السابقة. وفي هذا السياق، أشار الوفد نفسه أيضا إلى حلقة دراسية عقدت بدعم من البرنامج الفرعي، ولكنه أعرب عن رأي مفاده أن العلاقة بين هذه الحلقة الدراسية والنتيجة المحققة ضعيفة.

13 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 13، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، طُلب تقديم مزيد من المعلومات عن الاستراتيجيات المقررة لتعزيز المنظور الاجتماعي في الدعم المقدم من البرنامج إلى الدول الأعضاء من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الاستنتاجات والتوصيات

14 - **لقد أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لجهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأكدت على أهمية دور اللجنة الاقتصادية في كفالة التعاون الإقليمي لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، وفقا للولاية المسندة إليها.**

15 - **ولاحظت اللجنة مع التقدير التعديلات المقترح إدخالها على برنامج عمل اللجنة الاقتصادية، وهي التعديلات التي من شأنها أن تمكن اللجنة الاقتصادية من أن تكون في وضع أفضل للاضطلاع بولايتها في ميادين التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية؛ والإنتاج والابتكار؛ والموارد الطبيعية.**

16 - **وكررت اللجنة تأكيد ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية على مواصلة تعاونها، في إطار ولايتها، مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك نظام المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعاونها مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.**

17 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.**